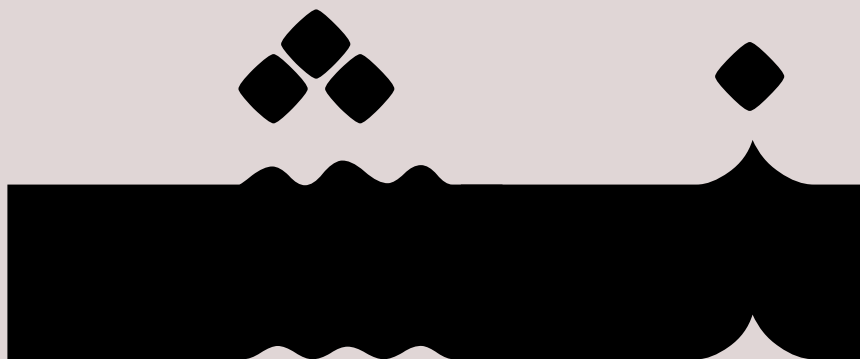


تقييم وضع
الديمقراطية
المحلية في
بلدية "الحنشة"
- الملخص التنفيذي -



1. مقدّمة

04

2. نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية
والمنهجية

05

3. الدروس المستخلصة من تحليل السياق

08

4. حوصلة الركائز

10 | المواطنة والمساواة في الحقوق والنفوذ إلى العدالة في الحنشة
12 | المؤسسات و مسارات التمثيل و المساءلة
14 | المبادرة والمشاركة المواطنة

10

5. الخلاصة والتوصيات

18 | 1. التمثيل
19 | 2. المشاركة
20 | 3. المشروعية
21 | 4. التفاعل
22 | 5. الشفافية
23 | 6. المساءلة
24 | 7. التضامن
25 | 8. المساواة بين
الجنسين

17

خطة العمل

1. مقدّمة

في إطار مشروعها حول دعم تطبيق دستور 2014، دعمت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI) خلال سنة 2019 إنجاز مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلديتين تونسييتين (بلدية أريانة بولاية أريانة وبلدية الحنشة بولاية صفاقس) وذلك بالاعتماد على المنهجية المعتمدة من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) منذ عام 2002 والتي طوّرت بشكل كامل على ضوء تجربتها في أكثر من 60 جماعة محلية في 10 دول مختلفة. تطلب الاعتماد الفعال لهذه المنهجية بذل جهد مهم لتنزيلها في السياق الذي تم القيام به بالتنسيق مع مختلف الاطراف المتداخلة من أجل تطوير منهجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA مع السياق التونسي.

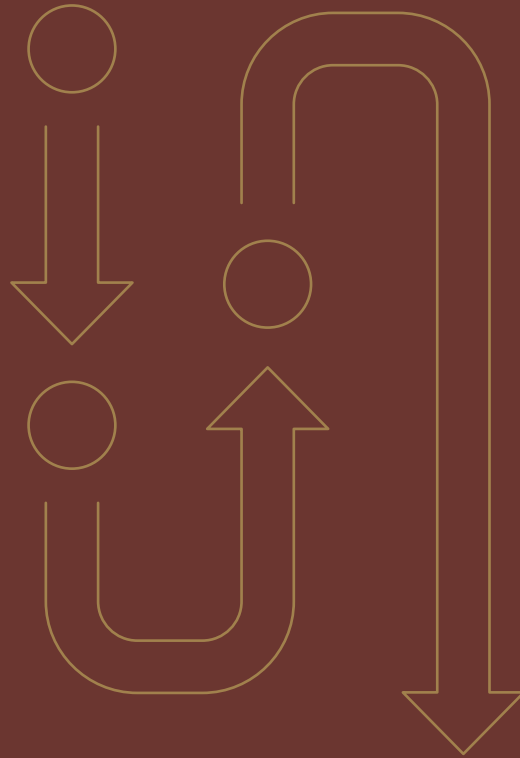
يتمثل تقييم وضع الديمقراطية المحلية في قياس مستوى الرقابة المواطنين على القرارات التي تتخذها السلطات المحلية من جهة، ودرجة المساواة بين المواطنين في ممارسة هذه الرقابة من جهة أخرى. وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان تعزيز المبادئ التوجيهية للتقييم المتمثلة في: الرقابة المواطنين والمساواة السياسية، وإلى دعم مسارات تقييم الديمقراطية المحلية التي يقوم بها المواطنون والتي تدار محليا.

تقييم وضع الديمقراطية المحلية هو تقييم مواطني لمجموع الفاعلين الناشطين أو المتواجدين في المجال الترابي للجماعة المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والمنشآت والمؤسسات العمومية والسلطات اللاحورية... ويهدف التقييم إلى تعزيز الإصلاحات المجتمعية داخل الجماعات المحلية على أساس منهج تشاركي.

فهو لا يعدّ طريقة كمية تسمح بالمقارنة بين البلديات التونسية، إذ لم يتم إجراء أية مقارنة بين البلديتين.

يضع هذا الإطار المواطنين في محور مسار التقييم بهدف خلق مبادرات سياسية يتم صياغتها محليا، وبرامج إصلاح بدنيمايكيات داخلية، مما يمهد الطريق لإجراء تقييم أكثر دقة للديمقراطية على المستوى المحلي.

2. نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية والمنهجية



نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية والمنهجية

ويُعَدُّ هذا التقييم ذاتي ونوعي يقوده في كل بلدية فريق التقييم البلدي، ويقتضي جمع المعلومات وتحليلها وصياغة التوصيات.

يتم تنفيذ تقييم وضع الديمقراطية المحلية من خلال الخطوات التالية:

1. الإعداد والتخطيط

(اختيار البلديات، حشد الفاعلين، إرساء الهيكل التنظيمي، تشكيل الفرق وتدريبها، ضبط خطط العمل)؛



2. تصميم الأدوات

(أدلة التقييم، أدلة المقابلات، دليل تقييم البلديات)؛



3. جمع البيانات وتحليلها

(تصنيف البيانات، طرق جمعها، تحليل الأدبيات والاستشارات متعددة الأوجه والتوجهات، استخلاص النتائج)؛



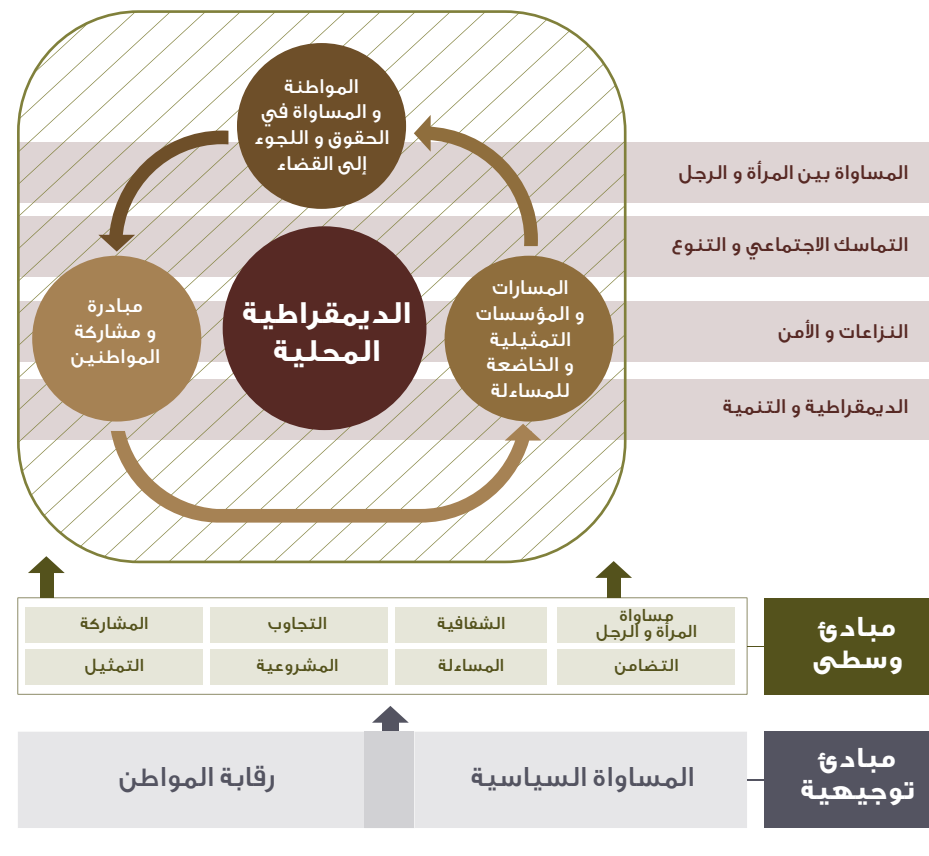
4. إعداد التقرير والمصادقة

(التحليل وصياغة كل ركيزة على حدة، توحيد التقرير الأولي، إعادة قراءة التقرير من قبل الأطراف المشاركة في التقييم ومن قبل قارئ من خارجهم، المصادقة عليه ضمن ورشة عمل مفتوحة، إعداد الصيغة النهائية للتقرير)؛



5. المناصرة والمبادرات المحلية والموازنة

(لقاء ونقاش محلي، تبادل الخبرات على المستوى الوطني، موازنة التمشي المتبع)؛



تم تحليل الركائز الثلاث على ضوء مبادئ توجيهين: الرقابة المواطنة والمساواة السياسية، واللذان ينقسمان بدورهما إلى 8 مبادئ وسيطة (التمثيل والمشاركة والمشروعية والتفاعل والشفافية والمساءلة والتضامن والمساواة بين المرأة والرجل).

تعتمد المنهجية على نمذجة للديمقراطية المحلية مبنية على ركائز ثلاث. أولاً، المواطنة والمساواة في الحقوق والعدالة. ثانياً، المؤسسات ومسارات التمثيل والمساءلة، ثالثاً، المبادرة والمشاركة المواطنة.



3. الدروس المستخلصة من تحليل السياق

يتشابه سياق بلدية الحنشة مع عديد البلديات، فهي ذات طبيعة مزدوجة، حضرية وريفية. تم توسعت المنطقة البلدية في سنة 2016 تطبيقاً لأحكام الدستور التي اقتضت تعميم النظام البلدي على كل التراب التونسي. تعد الأنشطة الفلاحية المصدر العام للثروة المحلية، وبشكل أقل الأنشطة الصناعية والخدمات. وتعتبر شبكة النقل العمومي الرابطة بين البلدية وعمادتها والرابطة وبينها وبين الجماعات المجاورة، متواضعة للغاية لاقتصارها على وسائل النقل الريفية الخاصة المتمثلة في الشاحنات الخفيفة أو عربات نقل سلع.

يلعب وجهاء الجهة (كبار العيلة) أيضًا دور الوساطة والتحكيم في صورة نشوب نزاعات أو في صور عدم الرضاء الاجتماعي أو الاقتصادي.

يتكون المجلس البلدي المنتخب في 2018 من 24 مستشاراً، من بينهم 13 رجلاً و 11 امرأة و 9 شبان أقل من 35 سنة وعضوة من ذوي الاحتياجات الخصوصية. يتوزع المستشارون المنتخبون على 6 قوائم، 4 منها حزبية (النهضة، نداء تونس، الحزب الدستوري الحرّ ومشروع تونس) وقائمتان مستقلتان (الحنشة للجميع وقائمة الشباب الأحرار). تُركز الجمعيات المحلية المرسمة في السجل البلدي (وعددها خمس) أنشطتها على الجانب الثقافي.

تتكون الجماعة من مسلمين سنيين، وهذا ما يجعلها متجانسة من الناحية الدينية. تتمحور النزاعات التي قد تنشأ من وقت لآخر على مسائل ذات صبغة عقارية وعلى إشكاليات تحديد المناطق الفلاحية. واعتباراً لطغيان الطابع المحافظ على الجماعة المحلية، فإن الأئمة يلعبون دوراً هاماً في الحياة المحلية من خلال قيامهم بدور الوساطة وتخفيف التوترات. وتسمح لهم الخطب الجمعية بالتأثير في الرأي العام المحلي. وعلى الرغم من بروز الأحزاب السياسية في الانتخابات الأخيرة، فإن الطابع العائلي لا يزال مهيمنا على الحياة المحلية. وتظل العائلات جهات فاعلة غير رسمية، إذ تلعب دوراً حاسماً في حشد الجماهير وتؤثر بشكل غير مباشر في الحياة السياسية المحلية.

سير مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية الحنشة

النظام اللامركزي الالمانى وآليات المشاركة المواطنة من خلال ورشات نقاش وتبادل أفكار.

وقام الفريق بجمع بيانات إضافية لاسيما من خلال البحث الوثائقي. تمت مناقشة النسخة الثانية من التقرير بين أعضاء فريق التقييم البلدي خلال ورشة عمل لإدراج البيانات الجديدة التي تم جمعها، كما حدد الأعضاء الجهات الفاعلة الرئيسية للقيام بالمراجعة والقراءة الخارجية.

تمت تقاسم النسخة الثالثة من التقرير ومناقشتها مع أعضاء فريق التقييم البلدي ومع المكلفين بإجراء المراجعات والقراءات الخارجية. وأفرز هذا اللقاء المخرجات الرئيسية للتقرير التي تم تقديمها والمصادقة عليها خلال ورشة ضمت عديد الجهات الفاعلة، وساعدت التعليقات المقدمة لفريق التقييم البلدي في صياغة التوصيات المدرجة في حوصلة التقرير. وانتهى بذلك المسار التشاركي.

حصل فريق المشروع على موافقة مجلس البلدي والتزامه بإجراء أنشطة التقييم في المنطقة البلدية. تمّ تبعاً لذلك اختيار فريق التقييم لتأمين جمع البيانات ومعالجتها واستعمالها لأغراض التقييم. وشارك أعضاء الفريق في دورة تدريبية حول منهجية التعرف على مسار التقييم وتنزيله في سياقه.

عقدت ورشة للشروع في العمل مع فريق التقييم البلدي معلنة بذلك بداية مرحلة جمع البيانات. وتمّت، بالتالي، الإجابة بشكل مباشر على بعض الأسئلة الواردة في دليل تقييم الديمقراطية المحلية التونسي من قبل أعضاء فريق التقييم البلدي بالنظر إلى خبرتهم فيها، وتمّ توزيع بقية الأسئلة بين أعضاء الفريق للتخطيط لمقابلات مع الأفراد والمؤسسات الحائزة على المعلومة.

تم تقاسم النتائج الأولية ومناقشتها خلال ورشة عمل ضمت عديد الفاعلين المعنيين، وسمح ذلك بإدراج البيانات غير المتوفرة وتدقيق ما هو غير واضح. بالتوازي مع ذلك، تم تنظيم زيارة دراسية إلى برلين لمدة 3 أيام لفائدة فريق التقييم البلدي للتعرف على

الفلاحيات بصفة خاصة فئة اجتماعية هشّة ذات نفاذ محدود للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

من الناحية البيئية، تتمثل المشاكل الرئيسية في ركود مياه السيخة التي تتجمع فيها سيول الوديان، وفي صعوبة الجمع والتصرف في الفضلات الحيوانية.

ثقافياً، تعود ملكية المقابر الموجودة في التراب المحلي للعائلات؛ وتتولى البلدية تهيئتها وتنظيفها، مما يثير تساؤلات حول مدى إدماج السكان غير أصليي الحنشة في هذه المقابر.

أما فيما يتعلق بدولة القانون والنفاذ إلى القضاء، فقد خضعت بلدية الحنشة في 2017 إلى تدقيق من قبل محكمة المحاسبات التي كشفت في تقريرها عن بعض الإخلالات في التصرف. وشهدت البلدية نزاعين انتخابين خلال انتخابات 2018، كما لاحظ فريق التقييم البلدي خلال فترة التقييم، أنها محل نزاع في 7 قضايا أمام المحكمة الإدارية الجهوية بصفافس. وقد لجأت البلدية إلى المحكمة الإدارية لطلب رأيها في ست مرات، ويعدّ النفاذ إلى القضاء العدلي محدوداً نسبياً نظراً لضعف محكمة الناحية المتواجدة في معتمدية جبنيانة على بعد حوالي 20 كيلومتراً، لنقص وسائل النقل.

تُمارس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المستوى البلدي بشكل أساسي من خلال توفير المرافق العمومية وإنجاز استثمارات تنمية محلية.

تبقى فعالية ممارسة **الحق الدستوري في التعليم** في المناطق الريفية جزئية بالنظر لضعف المؤسسات التعليمية العمومية؛ مما يشكل أحد مجالات عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، خاصة لمحدودية توفّر وسائل النقل. لا يعتبر النقل الرئيسي بين مناطق البلدية المختلفة وعلى الطرق البلدية آمناً، إذ يتم بواسطة شاحنات خفيفة ووسائل نقل ريفية جماعية. وتعاني الفتيات والشابات في المناطق الريفية أساساً من الانقطاع عن الدراسة لأسباب متعددة.

تتركز **المرافق الصحية** في مركز المدينة بالبلدية، مما يجعل النفاذ إليها أكثر تعقيداً بالنسبة لسكان المناطق الريفية. وغالباً ما تسند للعمال ذوي الإمكانات المحدودة أجوراً منخفضة أو زهيدة، ولا يوفر لهم المشغلون الضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى تهميشهم في النفاذ للرعاية الصحية.

يعتبر النفاذ إلى العمل والضمان الاجتماعي غير متاح وغير متوفر للعاطلين عن العمل. وتشكّل العائلات



4. حوصلة الركائز

1. المواطنة والمساواة في الحقوق والنفاذ إلى العدالة في الحنشة



يختلف تصور مفهوم «المواطنة المحلية» في بلدية الحنشة حسب طبيعة الفاعل. تتمثل المواطنة للفاعلين العموميين في جملة الواجبات، بينما تُمثل بالنسبة للجمعيات مجموعة الحقوق والواجبات. وغالباً ما يعبر سكان المناطق الريفية عن شعورهم بالإقصاء، خاصة فيما يتعلق بالتمتع بالمرافق العمومية. ويغذي التمثيل المفرط لعائلة ما، خاصة في المجلس البلدي، الشعور بعدم المساواة. تؤكد السلطات المحلية أنها تسهر على ضمان المساواة في المعاملة بين مختلف المناطق والفئات، وأنه لا يوجد تمييز مؤسس في البلدية، ولكنها تُقرّ أيضاً بأن جهودها لتحقيق المزيد من المساواة تصطدم بصعوبات هيكلية متعلقة خصوصاً بمحدودية الموارد المالية.

تعتبر **ممارسة الحقوق المدنية والسياسية** محترمة إلى حد ما، إذ ينشط الفاعلون المحليون بحرية تامة ويؤكدون أنهم يتمتعون بحرية الاجتماع والرأي والتعبير بشكل عام، كما يتمتعون بشكل فعال بحقهم في التظاهر.

يتراءى للنساء، بالنظر إلى القيود الاجتماعية، أن حضور الرجال في الحياة العامة المحلية أكبر من حضورهن، وأنهن لا يتمتعن مقارنة بالرجال بنفس النفاذ الفعلي لهذه الحقوق والحريات.

تعتبر البلدية غير مجهزة بشكل جيد بالفضاءات العمومية للقيام بأنشطة مدنية وجمعياتية وسياسية. بالإضافة إلى أن الجمعيات المحلية قليلة النشاط في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية.

قدم أغلب **المستشارون البلديون** التصاريح عن مكاسبهم ومصالحهم في الأجال القانونية.

كما عبّر المواطنون عن رضاهم في خصوص الحفاظ على النظام العام في التظاهرات الكبرى، مثل مهرجانات الحنشة. غير أنه يعاب على قوات الأمن عدم القيام بما يكفي لمكافحة البيع غير المشروع للمشروبات الكحولية. ولا يزال السكان يميلون إلى تسوية نزاعتهم بالطرق الودية، عموماً من خلال اللجوء إلى كبير العيلة أو الإمام لحل الخلافات داخل العائلات.

لا يزال مستوى الوعي المواطني المرتبط باحترام مختلف القرارات الترتيبية والفردية من قبل المواطنين والمؤسسات متدنياً، استناداً إلى تصريحات البلدية والجهات الفاعلة الخاصة.

2. المؤسسات و مسارات التمثيل و المساواة



بلغت نسبة المشاركة في **الانتخابات البلدية** بالحنشة 29,9%، والحال أنها بلغت على المستوى الوطني 35,6%. تضعف هذه النسبة مشروعية الديمقراطية للمجلس البلدي المنتخب الذي يتكون من 11 امرأة و 13 رجلاً، وهو ما يشكل مكسباً وتقدماً ملحوظاً في مجال المساواة بين المرأة والرجل في حوكمة البلدية.

يتّسم التمثيل في مجلس البلدي بهيمنة نفس العائلة ضمن أعضائه (9 أعضاء أي 38% من المقاعد). يمكن أن يؤثر هذا التمثيل المفرط على مصداقية قرارات المجلس البلدي ويغذي الشك في تضارب المصالح في إدارة الشؤون المحلية.

لم تسمح الانتخابات المحلية للنساء ولحاملي الإعاقة، لا سيما في المناطق الريفية، بالمشاركة النشطة والفعالة في الحملات الانتخابية برغم من اعتماد تدابير خاصة من قبل الفرع الجهوي للهيئة المستقلة للانتخابات (IRIE) لصفافس 1 من أجل تشجيع حاملي الإعاقة على التصويت.

يشكل الإقرار بطرق الطعن القضائية ضمانة أساسية **لنزاهة المسار الانتخابي**. وتفيد ملاحق تقرير محكمة المحاسبات أن الخروقات المسجلة ضد 3 قائمات حزبية ارتبطت بالنفقات الانتخابية.

يعتبر التمثيل والاندماج في المجلس البلدي مؤقّنان بصفة جيدة، إذ تم تشكيل مختلف اللجان وكذلك انتخاب رؤسائها ومقرريها على أساس التمثيل النسبي لمختلف القوائم التي فازت بمقاعد في المجلس البلدي. أسندت رئاسة اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف تطبيقاً لمجلة الجماعات المحلية إلى أحد أعضاء المعارضة في المجلس البلدي.

تعرقل السير العادي للمجلس البلدي بسبب أزمة خطيرة في مارس 2019 بعد قرار 11 من أعضاء المجلس تعليق نشاطهم. أدى هذا القرار إلى زعزعة السير العادي للمجلس حتى شهر أوت 2019، حين استأنف هؤلاء المستشارون نشاطهم؛ وقد انعكس هذا القرار سلباً على صورة المجلس ومصداقيته في نظر المتساكنين.

وينعكس نقص الخبرة والتكوين الكافي لغالبية الأعضاء المنتخبين على **الأداء الفعال** للمجلس البلدي ومختلف لجانها، ولا تعقد بعض اللجان اجتماعاتها بانتظام.

تعتبر العلاقة بين الإدارة والمجلس البلدي غير نزاعية، إذ تشكل الروابط العائلية إحدى العوامل التي تحد من النزاعات بين المؤسسات.

أما فيما يتعلق **بالشفافية**، فإن المجلس ينشر المعلومات بمختلف الوسائل المتاحة؛ إلا أنه بتصفح موقع واب البلدية يتضح أنه لا يحتوي على المعلومات المالية.

أخذت **الأحزاب السياسية والمستقلين**، التنوع الاجتماعي والاقتصادي والترابي بعين الاعتبار إلى حد كبير خلال انتخابات 2018. يؤاخذ السكان المحليون غالبية الفاعلين السياسيين عدم تملكهم لرؤية واضحة للبلدية. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر نشاط الأحزاب السياسية على المناسبات، ويتركز بشكل أساسي على الفترات الانتخابية.

تواجه **الهيئة التنفيذية المحلية من حيث الفعالية**، صعوبات في التخطيط العمراني بسبب عدم وجود مهندس معماري حضري ضمن إطارتها. كما لا تملك البلدية مكلفاً بالشؤون القانونية لدراسة المسائل القانونية ومعاوضة المجلس بالمساعدة اللازمة، مما يلزمها في الحالتين إلى اللجوء للمصالح اللامحورية بالولاية. ويحد بصفة عامة نقص الوسائل اللوجستية والبشرية والمالية من قدرتها التنفيذية وتملكها لصلاحياتها.

أما بالنسبة للثقة والمسائلة، يبدو أن السلطات البلدية تتمتع بثقة المتساكنين؛ إذ أعرب العديد من المواطنين الذين تم الالتقاء بهم خلال التقييم عن رضاهم بالتحسن في جودة المرافق العامة وبتنظيم لقاءات مع السكان المحليين لجمع شكاواهم واقتراحاتهم.

ولا تزال البلدية تعتمد على موظفي السلطات الأخرى (الجهوية / المركزية) لضمان استمرارية المرافق العامة في نطاقها الترابي، حيث ليس لها شرطة بلدية أو بيئية، ولا محاسب عمومي متفرغ ويعمل لحسابها فقط.

ويعد نقص التعاون بين مختلف مستويات السلط العمومية جليا، ويمثل عائقا لتطبيق التشريع الجاري به العمل ولتحسين جودة المرافق العامة.

أما فيما يتعلق **بالتواصل والشفافية**، تؤكد عدة جهات فاعلة محلية أن عقلية الانفتاح والحوار تسود البلدية. ويعتبر اعلام المواطنين حول استغلال الموارد المالية بالبلدية غير مرضي، بالنظر إلى صبغته غير المنتظمة إلى عدم تعدد قنوات التواصل.

يعتمد المجلس البلدي **المنهج التشاركي** في برامج الاستثمار السنوية وفي الإجراءات المنصوص عليها في مجلة الجماعات المحلية، إلا أن عدم صدور الأمر المتعلق بتطبيق الفصل 29 من مجلة

الجماعات المحلية يمثل عائقا لتنزيل هذه المنهجية. كما أن عدم اهتمام السكان بأنشطة المجلس يجعل الديمقراطية التشاركية مختزلا في جوانبها الإجرائية.

ينشر المجلس البلدي المعلومات التي يُقدر أنها مهمة على صفحة الفايسبوك وعلى اللافتات والمعلقات والمطويات والأبواق وعلى وسائل الإعلام الجهوية.

تطورت **علاقات التعاون البلدي** بشكل جيد، فقد بادرت البلدية بربط علاقات غير رسمية للتعاون مع البلديات المجاورة. كما بدأت في نسج علاقات تعاون مع جماعات محلية وهيكل حكومية ناشطة في مجال اللامركزية أو الديمقراطية المحلية.

3. المبادرة والمشاركة المواطنين



يعتبر مستوى **التحركات النشطة للمواطنين** المحليين في التظاهرات الاجتماعية والسياسية منخفض نسبيا. لكن يوجد نوع من التداخل النشاط في المجتمع المدني والنضال السياسي بالمنطقة البلدية. ويصف المشاركون في ورشة ضمت عديد الفاعلين، المجتمع المحلي بأنه مسالم نسبيا ويعتمد الحوار قبل كل شيء لإيصال أفكاره ومشاكله ومقترحاته للسلط المحلية.

يعتبر الفضاء العمومي آمنا للجميع. ويمثل مركز المدينة المكان المفضل للنشاط المواطني، لكنه غير مجهز بشكل جيد بالفضاءات العامة، إذ يوجد

التجهيزات المناسبة، وهي مخصصة فقط للجماعات المنظمة من قبل البلدية. تظل الأسواق البلدية الأسبوعية فضاءات التواصل الوحيدة بين المتساكنين الوافدين من كل الأحياء أين يمكنهم مناقشة مشاغلهم اليومية ومشاريعهم واهتماماتهم.

وتشكل شبكات التواصل الاجتماعي مصدرا متنامي الأهمية للنفذ إلى المعلومة الرسمية المتعلقة بالبلدية وللحشد الاجتماعي. وتمس شبكات التواصل الاجتماعي مختلف الفئات، عدى المرأة الريفية و/أو ومواطني المناطق غير المغطاة بالإنترنت الذين يبقون تحت التهميش، وتسمح هذه أيضا بالتواصل بين المتساكنين والسلط المحلية.

يعبر المتساكنون المحليون الذين تم الالتقاء بهم أثناء التقييم بأن ليس لديهم علم كاف بحقهم في النفذ للمعلومة.

تطبق **المقاربة الشاملة** إلى حد ما بشكل حسن في المبادرات المواطنة، إذ يعتبر تمثيل الشباب بصفة عامة جيد في المبادرات المواطنة المنظمة في التراب المحلي البلدية وفي ولاية صفاقس. وعلى سبيل المثال، تعد التظاهرة الوحيدة ذات الأثر الهام في التحرك الذي قاده شباب من أصحاب الشهادت المعطلين عن العمل، كما تنظم في بعض الأحيان منتديات جهوية من قبل الشباب المحلي ولفائدتهم، مثل منتدى الشباب الذي شارك في تنظيمه كل من المعهد الفرنسي وجمعية شانتي المتواجدة بصفاقس.

تعتبر **فعالية المبادرات المواطنة** الجماعية منخفضة نسبيا، إضافة إلى كونها قليلة جدا. ويلتجئ المتساكنون أكثر للمؤسسات المحلية لحل مشاكلهم الفردية التي يغلب عليها الطابع العقاري (مثل: رخص تقسيم الأراضي ورخص البناء).

وتتمثل **وسائل الإعلام** المحلية العاملة في التراب البلدي أساسا في محطات إذاعية جهوية: إذاعة عمومية وهي «إذاعة صفاقس فم» والتي تخصص برنامج أسبوعي لفائدة الجماعات المحلية وإذاعة خاصة «ديوان فم»، وتملك الإذاعتين مراسلين محليين مكلفين بنقل المستجدات المحلية. وأكد مراسل إذاعة «ديوان أف أم» أن المحيط البلدي آمن ويسمح لوسائل الإعلام وخاصة الصحفيين ومهني قطاع الإعلام والأعوان المساعدين بممارسة نشاطهم بحرية، وأكد أيضا أنهم لم يتعرضوا لممارسات مهينة أثناء تغطيتهم للشؤون المحلية.

وتسعى الإذاعتان الجهويتان لضمان تعدد الآراء والخطاب السياسي على محطتيهما، وقد تم تأكيداً على ذلك استضافة مستشارين بلديين من كل الأطياف للتحديث في إذاعة «ديوان أف أم» عن الأزمة التي عرفها المجلس البلدي في مارس 2019، فقد تم تنظيم حصة جمعت رئيس البلدية بأحد أعضاء المعارضة.

على **مستوى الفاعلية**، تغطي وسائل الإعلام المحلية الأحداث البلدية

بصفة غير منتظمة، ولا يتضاعف نسبة تغطية للأحداث عند الأزمات وأثناء إعداد برنامج الاستثمار السنوي. لا يمارس الإعلام المحلي الصحافة استقصائية.

أما بالنسبة للتمثيل القائم على النوع الاجتماعي، أكدت وسائل الإعلام الجهوية التي تم إجراء مقابلات

معها خلال التقييم أنه يمكن الولوج إليها من قبل قادة الرأي من النساء بنفس الكيفية لقادة الرأي من الذكور، ولكن يرجح من خلال تقدير عام أن غالبية الضيوف والأشخاص الذين تمت محاورتهم على موجات الإذاعات الجهوية هم بالأساس رجال.

الخلاصة و التوصيات .5

يغطي هذا الجزء من أهم ما جاء في محاور التحليل الذي أجراه الفريق البلدي للتقييم. يتطرق قسم الخلاصة إلى نقاط القوة والضعف لكل المبادئ الوسيطة من حيث تسيير الديمقراطية المحلية. بالنسبة للتوصيات، فهي موزعة بحسب الجهات المعنية حيث يتم التمييز بين تلك الموجهة إلى السلطات المركزية والأخرى الموجهة للفاعلين المحليين.

1. التمثيل



الحصيلة

نقاط القوة

- مجلس بلدي متعدد سياسياً، مع تمثيل جيد للمستقلين.
- تنوع شامل إلى حد ما داخل المجلس البلدي (النساء والشباب والمعوقين، إلخ).
- يؤمن المجلس البلدي وظائفه الرئيسية (الميزانية واللجان والرقابة على السلطة التنفيذية) رغم أزمة مارس 2019.
- سمحت الانتخابات بتفكيك الهياكل القديمة للمراقبة الاجتماعية من قبل النخب التقليدية، مع تواجد النساء والشباب في المجلس.
- وجود مجال للتعاون بين التمثيل البلدي والتمثيل الوطني من خلال المجلس الجهوي.

نقاط الضعف

- أضعفت الأزمة السياسية الكبرى في مارس 2019 ثقة المواطنين المحليين في تمثيلهم المحلي وأثارت شكوك حول الوزن السياسي الحقيقي للمجلس البلدي مقابل الإدارة.
- التواجد الكبير وغير العادي لعائلة كبيرة بين المستشارين البلديين، مما يولد شعوراً بانعدام التمثيل لدى بعض المتساكنين (خاصة في المناطق الريفية).
- يتقاسم العديد من سكان المناطق النائية في البلدية (المناطق غير البلدية سابقاً) الشعور بضعف تمثيلهم في المجلس البلدي.

توصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية

- ضرورة مراجعة مجلة الجماعات المحلية للحد من تركيز السلطة لدى رؤساء البلديات التي أرساها الإطار القانوني الجاري به العمل
- يوصى بالعمل على ملائمة الإطار القانوني المتعلق بالإدارة البلدية

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- يجب على الكاتب العام للبلدية أن يتحلى بالحياد والاستقلالية في إدارته للبلدية، وخاصة خلال الأزمات السياسية.

2. المشاركة



الحصيلة

نقاط القوة

- احترام المنهجية التشاركية في اعداد برنامج الاستثمار السنوي
- تحترم السلطات العمومية الحريات المدنية (حرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع وتعبير عن الرأي) على التراب البلدي.
- توفر المعلومات عن بلدية بشكل كاف في خصوص القرارات المتخذة أو المقرر اتخاذها من قبل البلدية.
- اتخاذ البلدية لمبادرات من أجل زيادة شراكاتها مع المجتمع المدني.

نقاط الضعف

- مشاركة مخيبة للأمال لمواطني البلدية في برنامج الاستثمار السنوي، وغير شاملة بما فيه الكفاية (المرأة الريفية، سكان المناطق النائية، الشباب)
- محدودية جهود البلدية لتنمية مشاركة الفئات الاجتماعية المهمشة عموماً في النقاشات العامة (المرأة الريفية، المسنين، الشباب، ذوي الاحتياجات الخصوصية)
- ضعف الحشد المواطني بشكل عام
- نسيج جمعياتي محلي بعيد كل البعد عن مواضيع حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية
- نقص في الفضاءات العامة المناسبة للحشد المواطني
- لم يتم تنظيم أي استفتاء محلي حتى الآن، ولم يتم تقديم أي مبادرة للمواطنين إلى المجلس البلدي من قبل لمواطنين المحليين.

توصيات

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- السلطات العمومية المحلية مدعوة لإصلاح البنية التحتية وشبكة النقل المحلية التي تربط بين مختلف مناطق البلدية لضمان مشاركة أفضل للمواطنين في الشؤون العامة المحلية.
- إنشاء هيكل وسيط مستدام (لجنة / ورشة عمل) يتكون من ممثلين عن المجتمع المدني والإدارة والمجلس البلدي لضمان تنسيق أفضل بين السكان والبلدية.
- مراعاة شريحة الشباب في الميزانية

الإطار القانوني والسلطة المركزية

3. المشروعية



الحصيلة

نقاط القوة

- انتخابات محلية حرة وديمقراطية دون حصول نزاعات من شأنها إضعاف مشروعية النتائج.
- يتمتع المواطنون بشكل عام بمستوى جيد نسبيًا من الثقة في السلطات العمومية (المجلس البلدي والبلدية والمنظومة القضائية)

نقاط الضعف

- نسبة مشاركة ضعيفة في الانتخابات (أقل من المعدل الوطني)
- الولاء العرضي والجزئي لبعض المناطق أو العائلات لأحزاب سياسية معينة.

توصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية

- منع الممثلين المنتخبين المحليين للمجالس البلدية المنحلة من الترشح مرة أخرى خلال نفس المدة الانتخابية وتعيين لجنة مؤقتة لضمان استمرارية المرفق العام
- تغيير نظام الاقتراع الحالي.
- إدماج الشباب بشكل أكبر في القوائم الانتخابية (على سبيل المثال: فرض نسبة 35% للشباب في القوائم الانتخابية).

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

4. التفاعل



الحصيلة

نقاط القوة

- توافق جيد بين الخطط الاستثمارية المدرجة في الميزانية السنوية والخيارات التي أفصح عنها المتساكنون أثناء الاستشارة حول برنامج الاستثمار السنوي
- قيام السلطات العمومية المحلية بجهود كبيرة لتوجيه جزء مهم من ميزانية البلدية إلى المناطق المحرومة في إطار التنمية المحلية.
- الرضا العام للمواطنين عن تحسن المرافق العامة منذ انتخاب الفريق الجديد خاصة بالنسبة لجمع الفضلات وإنارة الطرقات.
- تحصل البلدية على درجة عالية (86%) في مقياس الأداء السنوي للبلديات التونسية.
- بذل جهود لربط علاقات تعاون بين البلديات، في حدود الإطار القانوني الذي لا يزال غير واضح في هذا المجال.

نقاط الضعف

- عدم توفر موارد مالية كافية للبلدية لتلبية الاحتياجات ولتعهد الناجع بجميع الصلاحيات.
- عدم كفاية الموارد البشرية ذات الكفاءة لتأمين جودة مرافق معينة (التخطيط العمراني، حماية البيئة).
- نقص التكوين للأعضاء المنتخبين والموظفين البلديين.
- عدم التنسيق بين مختلف لجان المجلس البلدي لتحسين فعالية الأداء البلدي.
- قلة التنسيق والتعاون مع مصالح الدولة، وعدم تحرك البلدية بصفة فعالة في مواجهة بيروقراطية الدولة (عدم اللجوء إلى المحكمة الإدارية).
- عدم توفر إحصائيات رسمية على مستوى البلديات.
- نشاط ضعيف وفاعلية محدودة للجان.

توصيات

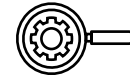
الإطار القانوني والسلطة المركزية

- المصادقة على مجلة التعمير والتهيئة الترابية
- تركيز المجلس الأعلى للجماعات المحلية.
- إحداث خطة دعم «محددة ومخصصة» للبلديات بالتوازي مع تنظيم أنشطة تكوينية
- إحداث شرطة بلدية تابعة لبلدية الحنشة

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- المصادقة على ميثاق بلدي للتصدي لكل خلل في تسيير اللجان البلدية.
- الانتداب بطريقة موجهة حسب الاحتياجات الواقعية للبلدية.

5. الشفافية



الخصيلة

نقاط القوة

- قام أغلب الأعضاء البلديين المنتخبين بالتصريح عن مكاسبهم ومصالحهم وفقاً للتشريع الجاري به العمل.
- اعتماد البلدية لمنظومات معلومات خاصة بالميزانية تحد من مخاطر الممارسات السيئة.
- تلقي الموظف المكلف بالنفاد إلى المعلومة لأي طلب من المواطنين المتعلقة بالوثائق الرسمية
- نشر محاضر جميع اجتماعات المجلس البلدي على موقع البلدية.
- تنويع قنوات الاتصال من قبل البلدية
- اعتماد البلدية على منصة منظومة الشراءات العمومية على الخط بتونس (TUNEPS) للصفقات العمومية.
- مشاركة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في منازرات انتداب الأعوان البلديين

نقاط الضعف

- درجة ضعيفة جداً لمؤشر الشفافية في عام 2019 (6.4%)، إذ تحتل البلدية المرتبة 245 على المستوى الوطني.
- عدم توفر إدارة قانونية ومحاسب عمومي متفرغ لحسابات البلدية.
- عدم إبرام اتفاقية بين البلدية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- عدم توفر بيانات على الوضعية المالية للبلدية على موقعها الإلكتروني.

توصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية

- تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح
- عدم احترام الكامل قواعد تمويل الأحزاب السياسية

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- اعتماد الشفافية الطوعية والمشاركة المسبقة للمعلومة.
- ارساء علاقات منتظمة مع المؤسسات الدستورية.
- وضع آليات رقابة داخلية (جوهر التقييم الذاتي السابق).

6. المساءلة



الخصيلة

نقاط القوة

- تسمح وسائل الإعلام المحلية بإبلاغ المواطنين بصفة حينية بالأخبار المحلية والتحدث إلى المسؤولين المحليين أثناء البث المخصص
- مستوى ثقة جيد نسبياً لدى المتساكنين تجاه التصرف في الشؤون المحلية من قبل البلدية.

نقاط الضعف

- لم يتم بعد تركيز لجنة متابعة سير المرافق العامة المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية
- وسائل الإعلام المحلية تنقصها القدرة على إجراء استقصاء حقيقي حول الشؤون المحلية، بسبب نقص الموظفين المؤهلين.
- تغطية إعلامية عرضية لأنشطة المجلس
- الجمعيات المحلية غائبة عن مجال المساءلة الاجتماعية.
- محدودية وعي المواطنين والشركات في بعض المجالات (مثل القواعد الصحية والبيئية).
- تركيز نشاط الأحزاب السياسية بشكل كبير في فترة الانتخابات وغياب واضح خارجها.
- نقص المجهودات المبذولة من البلدية للترويج لأنشطتها.

توصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية

- إدراج لجنة متابعة سير المرافق العامة ضمن اللجان القارة.

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- دعم وسائل الإعلام المحلية في الصحافة الاستقصائية (التكويين، الإطار القانوني، إلخ).
- تعزيز النسيج الجمعياتي المحلي (التكويين).
- إنشاء لجنة متابعة سير المرافق العامة.
- انتداب ملحق صحفي بالبلدية.
- إنشاء منصة مواطنية ذات طبيعة إلكترونية وتفاعلية.

7. التضامن



الخصيلة

نقاط القوة

- أفضى الجهود الذي بذله الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تحقيق مشاركة في الانتخابات دون عراقيل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعمل النخبة الدينية المحلية على التوسط بين الأشخاص المهمشة والسلطات المحلية حتى يتمكن الجميع من التمتع بأليات التضامن التي يحق لهم الحصول عليها.
- دور هام للتقاليد وللدِين في حل النزاعات على المستوى المحلي مما يحد من استعمال العنف والمحافظة على السلام الاجتماعي.

توصيات

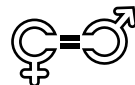
الإطار القانوني والسلطة المركزية

- تركيز مكاتب جهوية لهيكل الضمان الاجتماعي: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS)، الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) خصوصا مع تعهد البلدية بالمساهمة بموارد لوجستية وموارد بشرية

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- تعزيز قدرات «الاتحاد المحلي للتضامن الاجتماعي».
- تعزيز قدرات وشراكات المجتمع المدني المحلي النشيط في المجال الاجتماعي والتضامني.
- تدعيم الشفافية في الجباية المحلية.
- التحيين بشكل دائم للإحصاء التكميلي السنوي لمكتسبات البلدية.

8. المساواة بين الجنسين



الخصيلة

نقاط القوة

- احترام قاعدة التناسف في قوائم المرشحين للانتخابات.
- تحقق التناسف تقريبا داخل المجلس البلدي (13 رجلا و 11 امرأة).
- تطبيق مبدأ التناسف بين الجنسين في توزيع رئاسة اللجان داخل مجلس البلدي.
- تتمتع الفتيات والنساء الريفيات من النفاذ المتواصل إلى التعليم.

توصيات

الإطار القانوني والسلطة المركزية

- المصادقة على قانون ينظم عمل المرأة الريفية
- تعديل القوانين المنظمة لعقود العمل (SIVP, CAPE, كرامة)
- تعديل القوانين المتعلقة بشركات اسداء الخدمات
- دعم البلديات على تركيز مقاربة النوع الاجتماعي في التشريعات وقانون الأساسي للميزانية

نقاط الضعف

- لا تزال الفتيات والنساء الريفيات يعانين من فرق كبير في التنمية الإنسانية خاصة في الحصول على العمل اللائق، وفي المشاركة المدنية والسياسية.
- نقض في جهود البلدية لتطوير مشاركة المرأة في النقاش العام، ولا سيما المرأة الريفية.
- سياق اجتماعي وثقافي لا يزال غير منفتح بصفة كافية لإسناد دور مدني وسياسي أكبر للمرأة.
- غياب ميزانية بلدية تراعي النوع الاجتماعي ونقص في المبادرات الفعالة الممولة من البلدية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين
- تُشرك وسائل الإعلام المحلية الذكور في المقام الأول في أغلب النقاشات حول الشؤون المحلية.

السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- التركيز الإعلامي على عمل اللجان التي ترأسها النساء وعلى النساء الناشطات
- تدعيم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية.
- خلق المزيد من فرص التنمية للمرأة.
- حث السلط المحلية على المصادقة على ميزانية بلدية تراعي النوع الاجتماعي
- تعزيز مشاركة المرأة في مسارات صنع القرار

أعدت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية هذا الدليل بدعم من :



أكتوبر 2020



مؤسسة المشاع الإبداعي
نَسَبُ المَصْنُفِ، غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية

تصميم : LMDK Agency

DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرّها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية. وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركون في الحياة السياسية داخل بلدهم مثلما أقرّ ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

للمزيد من المعلومات: info@democracy-reporting.org

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية
مكتب تونس

12 مكرر، نهج الرائد البجاوي،

المنزه الخامس، 2091 أريانة، تونس

T/ F: +216 70 74 15 88

tunisia@democracy-reporting.org

www.democracy-reporting.org